المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة

الوزيرة

1057 ج

1 - مارس 2022

إلى

السيدات والسادة مدراء الوكالات الحضرية

الموضوع : بخصوص تفعيل مخرجات الدليل المرجعي للمرافق العمومية والخاصة ذات النفع العام.

وبعد، لا يخفى عليكم أن المرافق العمومية وذات النفع العام تشكل مكونا أساسيا وفضاءات مهيكلة داخل الأنسجة العمرانية من شأنها الإسهام في توفير إطار حياة متوازن يلبي مختلف الاحتياجات من حيث التعليم والتكوين والشغل والترفيه وتقاسم قيم العيش الكريم في أفق تحقيق مجالات أكثر تلاحما واندماجا.

ومما لا شك فيه، فإن المرافق تعتبر من البنيات الأكثر استهلاكا للعقار داخل المجالات الحضرية حيث أن الأوعية العقارية المخصصة لها غالبا ما تتجاوز الحاجيات الحقيقية علاوة على كونها لا تتلاءم مع إمكانيات التمويل التي تتوفر عليها الدولة والجماعات الترابية في ظل الارتفاع المتنامي لكلفة اقتناء العقارات وندرتها خاصة على مستوى المدن الكبرى.

وفي هذا الصدد، فقد حرصت هذه الوزارة في سياق الجهود المبذولة لمراجعة منظومة التخطيط الحضري على تحيين الإطار المرجعي لبرمجة المرافق العمومية والخاصة ذات النفع العام بتشاور وثيق مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية.

وينبغي التذكير بأن هذا الدليل المرجعي يتوخى عقلنة استعمال العقار من خلال حرصه على التحديد الدقيق للحاجيات، أخذا بعين الاعتبار لطبيعة الأنسجة العمرانية (الأنسجة القائمة، مناطق التوسع العمراني، المشاريع العمرانية الكبرى) وللخصائص السوسيو-ديموغرافية بهدف الاستجابة المثلى للحاجيات المعبر عنها من خلال تحديد الأوعية العقارية والإمكانات المتاحة لتثمينها من حيث المساحة والعلو والولوجية والتموقع...إلخ.

ويتضمن هذا الدليل ثمانية تصنيفات للمرافق، ويتعلق الأمر بالمرافق التعليمية وبالمرافق الصحية وبالمرافق السوسيوثقافية وبالمرافق الرياضية وبمرافق التكوين المهني وبمرافق إقامة الشعائر الدينية وبالإدارات والخدمات العمومية وبالمرافق الخاصة ذات النفع العام.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذا الدليل يعتمد مقاربة تزاوج بين ضرورة تقنين استعمال العقار واعتماد مؤشرات تضمن جودة برمجة المرافق، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار لأدوارها ولإشعاعها وللعتبة السكانية المعتمدة لبرمجتها، مع الحرص على إعمال مبدأ تراتبية مستوياتها حيث نجد المرافق الكبرى المهيكلة على مستوى المدينة ككل والتي قد تتخذ صبغة جهوية أو وطنية، تليها المرافق من مستوى عالي من قبيل الثانويات ومراكز التكوين المهني

والمستشفيات الإقليمية والملاعب البلدية، مرورا بالمرافق الوسيطة من قبيل الاعداديات والمراكز الصحية الحضرية والمراكز السوسيو ثقافية وصولا إلى مرافق القرب على مستوى الأحياء والتي تشمل دور الحضانة والمدارس وملاعب القرب الرياضية والحمامات ومسجد الحي... .

كما يتيح هذا الدليل إمكانية العمل بمبدأ تجميع بعض المرافق داخل أقطاب مندمجة ويوصي بضرورة تفعيل هذا المبدأ إبان مرحلة إعداد وثائق التعمير وذلك بالنظر إلى الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الأقطاب في هيكلة الأنسجة العمرانية والارتقاء بجودة الإطار المبني وبمستوى الخدمات العمومية المقدمة.

وبالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها تفعيل مخرجات الدليل المرجعي للمرافق العمومية والخاصة ذات النفع العام، أهيب بكم إلى ضرورة الحرص على تطبيق مقتضيات الدليل المذكور خلال إعداد وثائق التعمير وعند دراسة المشاريع المعروضة على أنظاركم، كما أدعوكم للعمل على تعميم توجهاته على مستوى مختلف الفاعلين والشركاء المعنيين ولاسيما المصالح الخارجية للوزارات والجماعات الترابية من خلال تنظيم لقاءات تواصلية لفائدتهم وموافاة المصالح المركزية لهذه الوزارة (مديرية التعمير) بتقارير دورية حول التدابير المتخذة لتنفيذ المقتضيات المتضمنة بهذه الدورية.

والسلام.

وزيرة إعداد التراب الوطني
والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

إمضاء : فاطمة الزهراء المنصوري